

عمت النجاسة الكبر السطح ولا لعدم تحقق مخالطة النجاسة
 لاحتمال انه من السائل قبل ان يصيب السطح وان انقطع المطر
 وبعد ذلك سالا من الثقب ان كانت على جميع السطح وعلى الارتفاع
 نجاسته فهو اي ذلك المتساوي من الثقب نجس العلم بانها نزلت
 بعد اصابته بالسطح وهو بانها عليه مباحات غلبه نجس والحكم
 للعلم والمصنف له حكم الاثر للاختصاص كما تعرف وان اكانت
 الماء الجاري يجري من باضعيفه ينفذ في ان يتوضأ المتوضي
 بما الوفا بانها في حتى يمر عن الماء المستعمل قال بعضهم جعل
 المتوضي عينه في اعلى الماء يعني جوار الماء في الجملة التي ما بقيت
 منها لم يكن لها احد من فوقه فكان سقوط الماء والمستعمل واذا
 الماء الجاري من فوقه وينجز به اسفل المكان الذي بعد سنة
 كان جاريا كما كان حجر الوضوء به كسائر المياه الجاريه اما الحد
 في جريان الماء في لونه جاريا في الحكم طال بعضهم ان ذهب به
 نيل اوراق فهو جار و قيل ما بعده الناس جارية وقال بعضهم
 ان كان بحيث اذا وضع ينجس ينجس ما تحته وينقطع
 الجريان فيس جارا وان كانا خلافه فهو جار والاول
 اشهر والثاني اظهر وفي المنتهى اذا كانا بطن النجاسة وجري
 الماء عليهما ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا ينجس
 وان كانا ي ولو كانا جميعا بطن نجسا وفيهم من ادان ان كان
 قليلا يجري ما تحته ينجس والكلام فيه كاللزام في الجوار
 عم الجملة ولو كان في النجاسة واذا قد نجس ذلك الماء

الواحد

الواحد ونزل عن اعلاه اي على النجاسة طاهر واجوده اي جري الماء
 الطاهر الماء الواحد المنجس وسيله فانها لا ينجس بظهوره بلية
 الماء الجاري عليه ولو توضع اسفله منه جازا لم يزلها
 اي النجاسة ان كان الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجاري
فصل في بيان احكام الحيض والماء الواكدا لاصلا عندنا
 ان الماء لذلك اذا لم يكن على عشرة بنجس بوقوع النجاسة
 فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلا فاما ان كان مطلقا والشا في محمد
 في القليلين ما فوق والليل قرنها في الشرح المحض اذا كان
 عسلا في عشرة اي طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وجه
 الماء مائة ذراع وجوانها ربعين ان كان مربعيا واما ان كان
 حذو ورافا لصحاحها منه ستة وثلاثون واتساعه فالحتم
 مائة بنجس اي ينجس ما رصه بالغرف ونيران لا يصيب به
 الغترف الارض وقيل قدما ربع اصابع مفتوحة والمراد بالذراع
 ذراع الكعباس وهو سبع قبضات فقط وقيل اصبع قبضة
 في القبضة الاحين وقيل في كل قبضة وقيل يعتبر في كل خط
 ومكانا ذراعهم وفيه نظر بتساوية الشرح واذا كان الخوض
 بالصفحة المذكور فهو كبير لا ينجس بوقوع النجاسة
 اذ لم يزلها الا اذا اكانت النجاسة من ثيبه هكذا وقع في
 فضح المتن والصواب اذا كانت النجاسة غير مبرية فكان
 لفظه غير مفسد من الكلام وساعت بها الفسخ وبعضهم
 وهو بعض من شرح العرائق قالوا ان غير المر بئس بئسها هو